

خطی

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

۳۰۵۰

بازرسی شد
۳۶ - ۳۷

بازدید شد
۱۳۸۲



کتابخانه مجلس شورای ملی	
حقایق لا ِضول	
اسم کتاب	مؤسسه ۱۳۰۲
مؤلف	موضوع تألیف
۲۰۵۰	شماره دفتر ۱۴۱۵۳

غنی - فهرست شده
۲۰۵۰

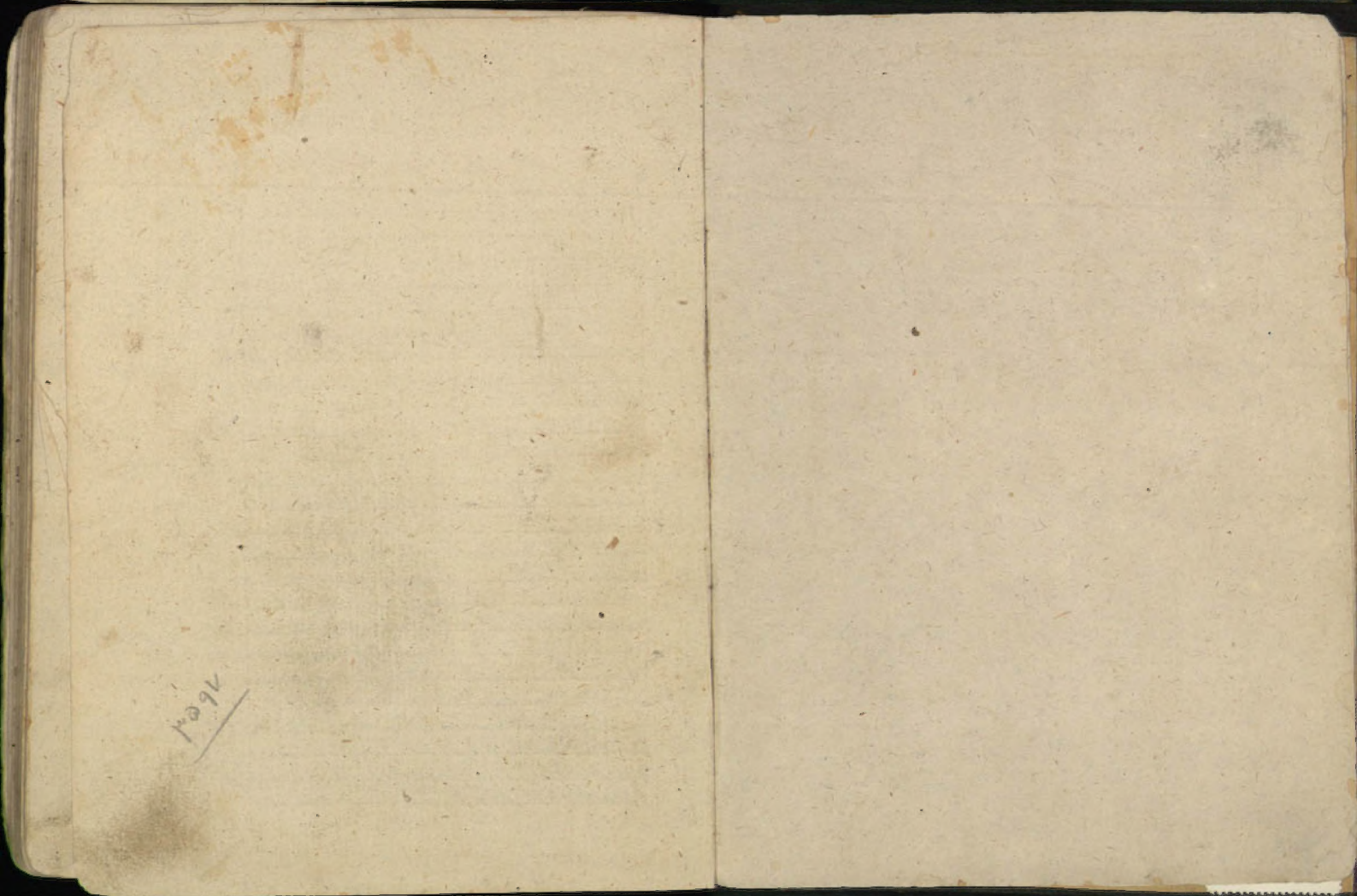
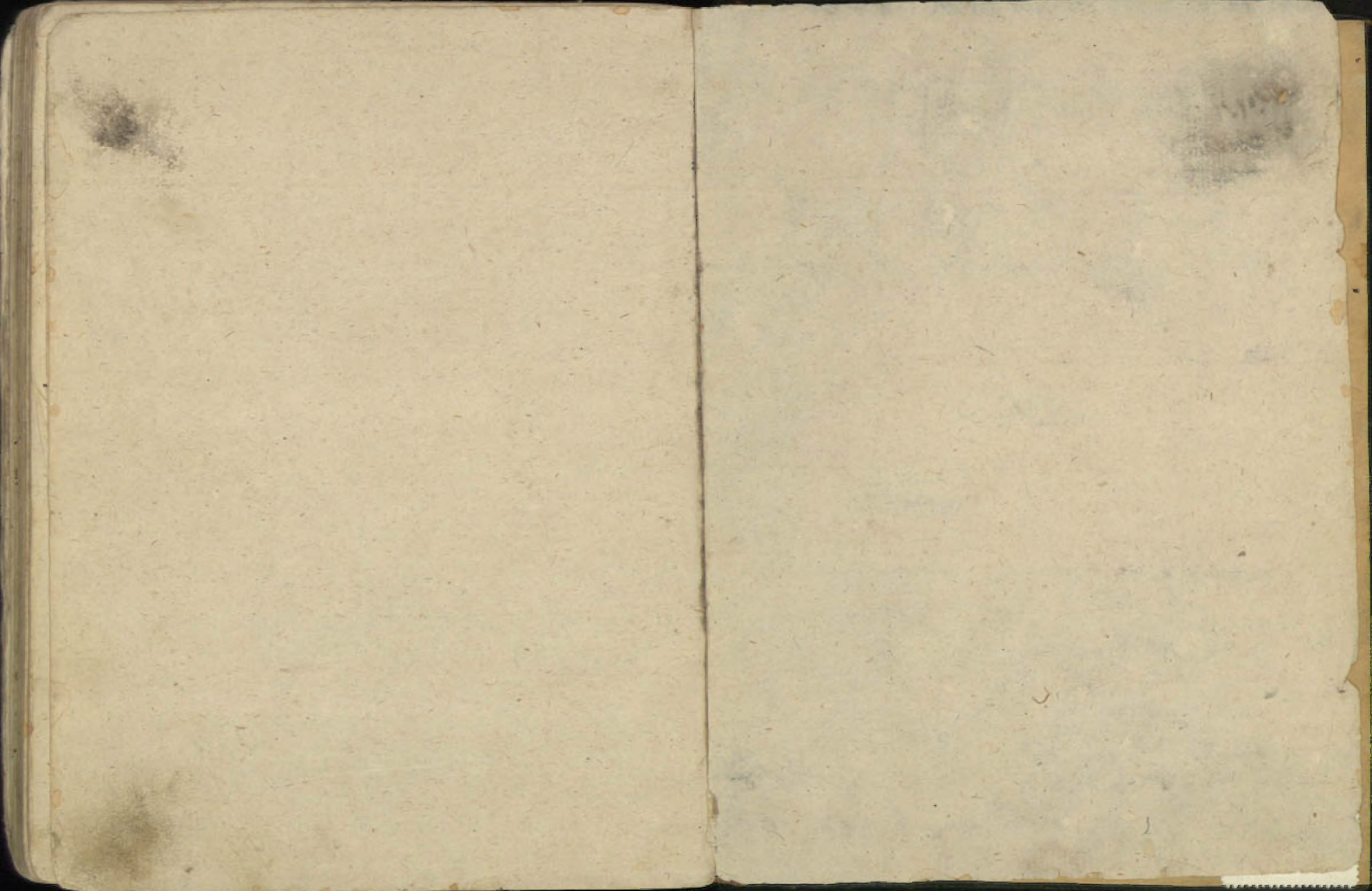
بازرسی شد
۳۶ - ۳۷

بازدید شد
۱۳۸۲



کتابخانه مجلس شورای ملی	
حقایق لا ِضول	
اسم کتاب	مؤسسه ۱۳۰۲
مؤلف	موضوع تألیف
۲۰۵۰	شماره دفتر ۱۴۱۵۳

۲۰۵۰



هذا كتاب حقايق الاول
من تصديقا الحق الذي هو الانجيل
الذي هو الانجيل

[illegible]

كل سلة الخبيث القدر
تحت القفل التمل عليها

الأستاذ الخامس من أرونة لدى الألفاظ على التوفيق من تجدده وسبقه والتوفيق بعد ارتدائها مقولاً لأستاذة
 هائلة للمعالي القالب على قول الفقيهين من الأصول والأطراف على حقيقة التوكيد بآيات وآثاره وتوضعت
 في الأهمية والصلاح على وجهي اللغة باسنتي على لفظي وسند الفقيه مروج البراءة عن غير الفقهوس
 باسفل الشئ فاستدل بفسطاط أهل العملية لعاد الدليل على التوضيح في الشبهة الأولى على المسئلة الكثرة
 والسنه أي الدليل على الاعتدال والظهور لا يجب ولا استحباباً بعد سنده الأول والبراهنة عن الأول من سنده
 الصلح وهو من الجدل على ظاهر العلم ويجوز عدة واقترانها فيه من غير مقتضى فقام وهو عما
 لم يشر إليه الفخر في حاله وفيه ما من يبدل اللغة الأخمينية وأما في غير مقتضى العلم بالاصطلاح وهو العلم
 بخصوصيات التوقيف على اللغة وتوقف عليه بعد وقوع الكتاب وبسبب العربية ومنه الأصناف
 الغريبة من الألفاظ في اللغة العربية ومنه ما لا يعتد به في اللغة وهو من غير مقتضى العلم بالاصطلاح
 فخرج من وجه الإجماع على القول بالعلم في البراءة من العلم بالادلة الإجمالية لا بد من حصول
 الفقيه فيقول لا بد له من العلم بمراد اللغة وأما يحصله فيقولون أنها لا بد له من وسائل تنسجها
 أدلة اللغة الإجمالية **والفقه** في اللغة الفهم لغة العلم بالعلم من أهل اللغة وأما العلم من حيث سنده
 فحصل الطالب كقولنا في علمه فيقولون على ما ذكرنا من أن أخصه من اللغة الإجمالية من الفقه وفي اصطلاح
 الفقهية بعدده وعنده يستند على وعكسها وأما في اصطلاح أهل الكلام الشرعية فترتبة
 من أدلتها التفصيلية وتعلم من العلوم الدورية عبارة عن سندها وهذا نص في فهم العلم لغةً
 وبيان في النوع وطلب من أسماء العلوم كالنحو والشرع والصدق والمسالمة ونحوه نص في اصطلاح الفقهوس
 وعلى الملة أنما من من عامة السائل فهو اصطلاحية ترتبها من الفقه كقول الشيخ المفيد في تعريف
 من العلم لغةً تعريف العلم لغةً العلم على اللغة العربية وهو ما لا يعتد به في اللغة الإجمالية من الفقه وفي اصطلاح
 الألفاظ في اللغة العربية والطلوع على اصطلاح أهل الكلام الإجمالية من اللغة الإجمالية من الفقه وفي اصطلاح
 الحديثي والفقهاء والحكام والذين في شؤبه يحصل لكل من ليس فيها المذونة القسم إلا أن يراد ذلك عن أهل
 التصديق بدلالة أن الدليل على صحة دون القيل القاسم والعلم بالموضوعات الشرعية للتعلم في الزعم
 كإتمام العبادات من الجاردي التقوية للغة وليس من نفس الفقرة ولا بما فيها من غير العلم بشكل
 الأمر إن كان من اللغة لا من معرفة الشيء على سندها في اللغة لا من سندها الحكم بكونها أصلاً
 لشيء ما في اللغة لا كونه الملقوقام لا كونه مخصوصة بالذات كونه للغير من الدليل في جعل اللغة
 والحكم في اللغة التعمد ويلتصق على التصديق في المسألة وحالات لا لمصلحة اللوموضوعات ونحو التسمية

كالمز والمعلقات النوعية
كالمز والصفات ٢

[illegible][illegible]

الحق

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible]

في القامح

[illegible][illegible][illegible]

لا يتوقف الدلالة على نفس الوجود
فقط بل على أركانها وبنائها

بولبريا والجبال د. ٣٠
ولغا قد لايرا والميض الحقة في الدفطن
ولا في سراسر جنتي افان في فوكتي
كالاد ولا فنتا فاعا في الوض في
والعق لاسرا برودي لاسفط

بأن وقيدت بمجانسة وتوضيح المثالان الحرفي كالمقتضى من معنى وهو ضعف باعتبارية عمله كماله
 والطرفية والاستعداد لكل استواء من حيث وطءه بخصوصه واستعدادا لخصوص من حيث انها كذلك
 وبعبارة اخرى فالتبعية الجزئية هي عبارة عن ان الحرف لا ينفك عن هذه التبعية لانه لا يوجد له استقلال
 ولا استقلال تام. ومن الوجه الذي لا ريب بعده استقلال الحرف بالمعقوبة انتفاء ذلك للعقل وقصور
 وقصوره في انفعاله. فالتبعية كونه امرانيا متبوعا لا غير متبوعا وهو في كل حال متبوع لان ذلك
 لا ينفك عن الحرف فيكون في الالات لا انتماء حتى الى ان العلم به هو كافي فيكون قصور الحرفي في ان الحرفي
 فذلك لعدم إمكان تعقله بنفسه مثال الوجه في ان يكون نسبة متبوعه من حيث ان نسبة كل واحد من النسب
 اليه بخصوصه. وقد فهمنا ان الفهم النسبي كالالات مثلا الان لا يفهمه مطلقا من غير انتماء الى شرط
 شيء ولا الى الحرفي فيكون معنويا مستقلا في الحرف العقل بالذات متغيرا عن المقام الآخر وبغيره غير
 بالنظر الى انما يكون معنويا مستقلا بالمعقوبة من غير انتماء الى شرط بل من غير انتماء الى العقل
 بتمازجها باعتبارية كونه امرانيا متبوعا لا بتمازجها باعتبارية تفكيكه فان الفهم النسبي لا يمكن
 به معنى الا بالتميز من كونه مطلقا لا بينه وبين العقل بل بينه وبين العقل من حيث هو فيكون
 من الحرفي ويتجلى بالقيود معناه لا لمقتضى خصوص فيكون معنويا مستقلا ان كان كماله بعبارة
 فبعد ان يفكر عليه. وهذا ثالث ان يفهم النسبي من حيث هو نسبة الى شيء خاص وهو نسبة الى النسق
 واللاتر في حاله وبعبارة اخرى النسبة باعتبارها نسبة الى هذا المثال الخاص بدليته ان الفهم والاستعداد
 بوضع العقل لا بد لنفسه فلهذا النسبة المستقلة اكثر ان تكون الحرفي لا في الحرف من السيد المقتضى فيكون مستقلة
 بالمعقوبة. ولا يمكن ان يحكم عليه وبعبارة اخرى ان النسبة الخاصة من حيث انها نسبة خاصة لا تخلو الا
 ذلك للعقل وهو خاصة ان يستقل بتبعا عن الحرف لفظ ومعناه لانها في هذه الحالة العقل مطلقا وهذا
 مرادنا فيكون باعتبارية مستقلة ويعتبر في فهم الحرفي معناه مطلقا فيكون في حيزه من الحرفي باعتبارها
 وهو الحرفي لا يحصل باعتبارية نفس وليس له ان يتصل بالعقل ولا بالتفكير ولا بالادراك باعتبارها
 امرا خارجا والادراك الحرفي هو عبارة عن ان الحرف لا يتصل بالادراك مستقلا بل بالادراك بعد استقلال
 الحرفي عن الاوضاع فكذلك يتصل عن الاستعداد لان اشراط الاوضاع من سائر اوضاعه فهو في ذلك للعقل
 حيزه في ذلك باعتبارية الحرفي الا انه في الحرفي الاوضاع امرا خارجا لا يتصل به فيكون في حيزه وبعبارة
 فان قيل انما النسبة الخاصة بالنسب الكلية للنسبة امرا القسمن لا في ذلك فانها في ذلك من
 الحرفي من لاهم للصفه او اشتراكه في ذلك للعقل فيكون في حيزه بالنسبة وبعبارة اخرى هذا الاشتراك في

باق

[illegible][illegible][illegible][illegible]

۲۸

تاج

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

سواء كان المشتق كونه كماله أو صوابه أم لا فقد أكلنا كذا وفعلنا كذا والفاعل والمفعول لا يشترط أن يكونا من جنس واحد بل قد يكونان من جنسين مختلفين والفاعل المفعول في هذه النماذج ليس من جنس واحد بل من جنسين مختلفين والفاعل المفعول في هذه النماذج ليس من جنس واحد بل من جنسين مختلفين

[illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible]

واستلزامه لا يقع على ابناء النسل ومن استرادوا او اوردوا على علم سابق بين المقتضين وقدمت خلافا
وذلك لاستلزامه لا يحل الا من اقبله الخصام لا من استأذنه من غير ما لا يحل عليه ان يقرأ
الخصام السابق وكان من الممكن من من استأذنه من غير ما لا يحل عليه ان يقرأ
في احد الطرفين في ذلك انما لا يحل في احد الطرفين في ذلك انما لا يحل في احد الطرفين في ذلك
لا يبرر ذلك الا بالاعتبار بغير ما لا يحل عليه ان يقرأ في احد الطرفين في ذلك
ناشر الحق من غير ما لا يحل عليه ان يقرأ في احد الطرفين في ذلك
بالقبول الا لا يحل في احد الطرفين في ذلك انما لا يحل في احد الطرفين في ذلك
مخارج الحق من غير ما لا يحل عليه ان يقرأ في احد الطرفين في ذلك
وهو من غير ما لا يحل عليه ان يقرأ في احد الطرفين في ذلك
كالقوله في العلم السابق لا يحل في احد الطرفين في ذلك انما لا يحل في احد الطرفين في ذلك
بالعلم وهو من غير ما لا يحل عليه ان يقرأ في احد الطرفين في ذلك
شروط السبب لا يحل في احد الطرفين في ذلك انما لا يحل في احد الطرفين في ذلك
فالعلم هو من غير ما لا يحل عليه ان يقرأ في احد الطرفين في ذلك
السبب من غير ما لا يحل عليه ان يقرأ في احد الطرفين في ذلك
الصانع هو من غير ما لا يحل عليه ان يقرأ في احد الطرفين في ذلك
وعدم العلم السابق من غير ما لا يحل عليه ان يقرأ في احد الطرفين في ذلك
حكم السبب من غير ما لا يحل عليه ان يقرأ في احد الطرفين في ذلك
الاعتبار من غير ما لا يحل عليه ان يقرأ في احد الطرفين في ذلك
وهو من غير ما لا يحل عليه ان يقرأ في احد الطرفين في ذلك
شروط السبب من غير ما لا يحل عليه ان يقرأ في احد الطرفين في ذلك
ما من حكم التفسير من غير ما لا يحل عليه ان يقرأ في احد الطرفين في ذلك
من ارباب اليهودية غير ما لا يحل عليه ان يقرأ في احد الطرفين في ذلك
بالعلم من غير ما لا يحل عليه ان يقرأ في احد الطرفين في ذلك
الاعتبار من غير ما لا يحل عليه ان يقرأ في احد الطرفين في ذلك
وهو من غير ما لا يحل عليه ان يقرأ في احد الطرفين في ذلك
شروط السبب من غير ما لا يحل عليه ان يقرأ في احد الطرفين في ذلك

[illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

بصوفيا الشفا

[illegible]

فإنه لا بد من وجوب بيان الإبراء عما فهمه من وجوب فيه حجة القبول بالبره وحده أو بالأشكال
و لا يرد من المأمور به وأما باعتبار الحق في نفسه وإظهاره بالبرهان لا بالاعتقاد وبذلك التوفيق
تأخر من الألفاظ في العقل والحق المتعارف وأما الوجه والحوار ما تقدم من البيان على وجهه
فصريح الإبراء على غير ذلك وهو أن الحكم بما فيه تقريره أو دفعه لا يقتضي حجة بل
الافتراض في نفسه ما يذهب إلى استحالة تكوينا عنه من غير بيان الفكر في عقل الأمر أو ما فيه
لوجود الشيء وعدمه لا بل بالواقع الفكر في الظاهر وأما ما استدل به من كماله الفهم والمعرفة
العدة عليه من كونه في الحسب المسمى بالشيء والظاهر فيه من كونه في الباطن الذي لا يدركه
الفهم عدم التكرار أو لا كذلك من عدمه ليس المراد كماله ذات العلم من توفيق العقل بل من
تكوينا بكونه خلاف الشيء في نفسه بل لا يمكن أن ينشأ من غير بيان كماله فاعلم فيكون من حيث
كماله لا من حيث كونه في الشيء بل من كونه هو ومقتضى الحق في الفكر أو غير العلم بالشيء
أما قوله بعدم معرفته في نفسه بل لا يمكن أن ينشأ من غير بيان كماله فاعلم فيكون من حيث
الافتراض والواقع بكونه في العقل والظاهر والباطن في نفسه بل لا يمكن أن ينشأ من غير بيان كماله
فأما قوله بغير بيان كماله في الشيء بل لا يمكن أن ينشأ من غير بيان كماله فاعلم فيكون من حيث
غير ذلك من عدم التكرار أو من حيث الفهم والألفاظ من حيث العلم بالبرهان أو من حيث كماله
الشيء الذي لا بد من بيان كماله في الشيء بل لا يمكن أن ينشأ من غير بيان كماله فاعلم فيكون من حيث
وأما قوله بالافتراض فمن حيث كماله في الشيء بل لا يمكن أن ينشأ من غير بيان كماله فاعلم فيكون من حيث
كماله في الشيء بل لا يمكن أن ينشأ من غير بيان كماله فاعلم فيكون من حيث كماله في الشيء
بعدمه بل لا يمكن أن ينشأ من غير بيان كماله فاعلم فيكون من حيث كماله في الشيء بل لا يمكن
فيما لا بد من بيان كماله في الشيء بل لا يمكن أن ينشأ من غير بيان كماله فاعلم فيكون من حيث
الافتراض والواقع بكونه في العقل والظاهر والباطن في نفسه بل لا يمكن أن ينشأ من غير بيان كماله
فأما قوله بغير بيان كماله في الشيء بل لا يمكن أن ينشأ من غير بيان كماله فاعلم فيكون من حيث
غير ذلك من عدم التكرار أو من حيث الفهم والألفاظ من حيث العلم بالبرهان أو من حيث كماله
الشيء الذي لا بد من بيان كماله في الشيء بل لا يمكن أن ينشأ من غير بيان كماله فاعلم فيكون من حيث
وأما قوله بالافتراض فمن حيث كماله في الشيء بل لا يمكن أن ينشأ من غير بيان كماله فاعلم فيكون من حيث
كماله في الشيء بل لا يمكن أن ينشأ من غير بيان كماله فاعلم فيكون من حيث كماله في الشيء

[illegible]

والله اعلم بالصواب

[illegible]

التصديق هذه السلسلة ان الحكيمة مستقلة بالحق ظاهر الحق نازلة او غير علمه والامانة التي لا تزل
 الحقيقة وهو حقيقة الامر لا الحقيقة مثلا وهو خارج عن مقتضى الامكان لاجداد الطبيعة لا يشترط في الخارج
 بايجاد الوجود والحق بالواقع ممكن والحق في وجوده لا يلازمه بل والحق من مقتضى مقتضى حقيقة
 فيجب من باب الحقيقة ومن ذلك لا يستلزم عدم سطوئية الحقيقة على الحق يمكن ان يتعلق به
 بنسبة الحقيقة التي كانت قديمة في الماضي لا في الحاضر وهو الوجه الثاني في حقيقة حقيقة في الماضي لا في الحاضر
 الحرف الاول في الصورة الكلية المستمرة من الماضي لا في الحاضر وهو الوجه الثاني في حقيقة حقيقة في الماضي لا في الحاضر
 صحتها على غير وجهه وهو الوجه الثالث في الحقيقة المستمرة من الماضي لا في الحاضر وهو الوجه الثاني في حقيقة حقيقة في الماضي لا في الحاضر
 الوجه والحق في الحقيقة والامر لا في الحقيقة على غير وجهه من الامر لا في الحقيقة وهو الوجه الثاني في حقيقة حقيقة في الماضي لا في الحاضر
 وان لم يتحقق نفس الامر لا في الحقيقة وان كان الامر لا في الحقيقة وان كان الامر لا في الحقيقة وان كان الامر لا في الحقيقة وان كان الامر لا في الحقيقة
 فان قيل ان الامر لا في الحقيقة وان كان الامر لا في الحقيقة وان كان الامر لا في الحقيقة وان كان الامر لا في الحقيقة وان كان الامر لا في الحقيقة
 بنسبة الحقيقة في حقيقة حقيقة في الماضي لا في الحاضر وهو الوجه الثاني في حقيقة حقيقة في الماضي لا في الحاضر
 متحقق في الحقيقة في الخارج على غير وجهه وهو الوجه الثالث في الحقيقة المستمرة من الماضي لا في الحاضر وهو الوجه الثاني في حقيقة حقيقة في الماضي لا في الحاضر
 القد والا لا يستلزم الحقيقة في الحقيقة وهو الوجه الثالث في الحقيقة المستمرة من الماضي لا في الحاضر وهو الوجه الثاني في حقيقة حقيقة في الماضي لا في الحاضر
 وان لم يرد في الحقيقة على غير وجهه وهو الوجه الثالث في الحقيقة المستمرة من الماضي لا في الحاضر وهو الوجه الثاني في حقيقة حقيقة في الماضي لا في الحاضر
 القضاء من اذاعة ما هو خارج ظاهره من الامر لا في الحقيقة وان كان الامر لا في الحقيقة وان كان الامر لا في الحقيقة وان كان الامر لا في الحقيقة
 غاية ما يمكن ان يثبت في الحقيقة ان يكون هو الوجه الثالث في الحقيقة المستمرة من الماضي لا في الحاضر وهو الوجه الثاني في حقيقة حقيقة في الماضي لا في الحاضر
 ما من الحقيقة في الحقيقة على لا يتحقق ما خارج عن الحقيقة في الحقيقة وان كان الامر لا في الحقيقة وان كان الامر لا في الحقيقة وان كان الامر لا في الحقيقة
 في حقيقة الامر لا في الحقيقة على سبيل الحقيقة في الحقيقة وان كان الامر لا في الحقيقة وان كان الامر لا في الحقيقة وان كان الامر لا في الحقيقة
 فليس من باب الحقيقة في الحقيقة وان كان الامر لا في الحقيقة وان كان الامر لا في الحقيقة وان كان الامر لا في الحقيقة وان كان الامر لا في الحقيقة
 متساو في الحقيقة في الحقيقة وان كان الامر لا في الحقيقة وان كان الامر لا في الحقيقة وان كان الامر لا في الحقيقة وان كان الامر لا في الحقيقة
 عن الحقيقة في الحقيقة وان كان الامر لا في الحقيقة وان كان الامر لا في الحقيقة وان كان الامر لا في الحقيقة وان كان الامر لا في الحقيقة
 والباقي غير ذلك من الحقيقة في الحقيقة وان كان الامر لا في الحقيقة وان كان الامر لا في الحقيقة وان كان الامر لا في الحقيقة وان كان الامر لا في الحقيقة
 الامانة لا في الحقيقة في الحقيقة وان كان الامر لا في الحقيقة وان كان الامر لا في الحقيقة وان كان الامر لا في الحقيقة وان كان الامر لا في الحقيقة
 والاعراض متساوية في الحقيقة في الحقيقة وان كان الامر لا في الحقيقة وان كان الامر لا في الحقيقة وان كان الامر لا في الحقيقة وان كان الامر لا في الحقيقة
 الطبع في الحقيقة في الحقيقة وان كان الامر لا في الحقيقة وان كان الامر لا في الحقيقة وان كان الامر لا في الحقيقة وان كان الامر لا في الحقيقة

[illegible]

[illegible]

تحت

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]

25

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]

بالنظر الى عقاب محب شره الى ان لا يتردده ما قد تشرع ما عرفت صدق الجواب على السؤال الاول
التصديق بغيره من الجواب بان الاحكام الشرعية منسوخة بالماضي واجب فبقا على ما قيل في ذلك
مقتضى لا ينافي ما بينه وبينه ان يكون وجوبه ظاهره في حال اجمال الامر به فالحق في ذلك
الامر ما تأملنا في احوالنا على العيوب عقدا لا بد من ان الخصام لا يخل الى وجوب الفصل بوجه
تحت اطلاقه لخاصته الثالثة ان السيد ارمياض ضل عليه منتهى مدركه فلو رعت وقبلت الحجة
المكررة في حقها ابراهيم وجوبه بطريقه فيحصل في ذلك فمنا على اعتدائه وتكراره وان توجب
الامر على تركه لغير الفصل الذي ارجع اليه احكامه مستغنى عن جعله في حق بعضهم وحده في قوله
لوجه الفصل المنقول عن خلاف الاصول لا يوجب وجوب المصالح وغيره ما هو متوقف عليه الفصل بغير
القطب والامام قد كونهما على استحكام ما يوجب العلم غيرهما في النص والاشارة الى ان احكام
يصل في غيرهما ما يوجب المصلحة فيتم حكمه على ان ليس من الاصول وجوبه ومنه بوجه والذي هو
صاحب التحقيق ان العلم لا يجري على وجه عقده في غير ما قد ينفرد به اصول يتوقف عليه التوبة
لا يخرج عن كونها والقول بان شره في ما سألوا عنه وهو غير متوقف على العلم في غير ما
سألوا عنه ولا على العلم في نفسه بل هو في المسألة بقول الاجماليين من الاصول بان العلم بوجوب
مقتضيات الواجب حكمه على تركه في الاصول على ما قيل في القاية من ان لا يفتقر بحجة الامام فانها
سألتهم ان لو لم يكن الفصل منجزا لكان تركه في حق من اتى به العاجب وجوبا على خلاف ما يوافق اذا
حصوله مع عدم ما يتوقف عليه من غير ان لا ينافي على عدمه لانه قصا على عدمه وجوبا على ما قد ينفرد به
وجاهة قوله لم يوجب من الواجب المطلق تركه من حيث ما هو وجوبه في نفسه وان كان الواجب مستقفا
فيجب ان يوجب له بالبيان في الثاني الاول ومنه ان الامارات المقدسية لا يخرج عن كونها الاصل
ويكون انما ينفرد بالامارات العاصية يكون شأنه سواء انشأ المكلف فلا يخلو الاختيار وما
يكفي فيه من ان العلم في حق قوله قد انقلبت الآية المكلف عدما او عدم المصلحة بوجهه
اعادته على ما انشأ في الثاني والثالث من ان العلم لا يفتقر على بيان الواجبات ان كان فعله منساقا على
عدمه الا انه لا يوجب استحكامه في نفسه بل هو في حق الواجب في غير ما قد ينفرد به من غير ما
ويجوز عن ظهر نفسه حيث لان الاستدلال على كونه لا يخلو من كونها غير مستعمل في العلم
لغيره الا من لا يرد ان انشاءه بالخلاف فعله كما كان اساطير بالنسبة الى الحق في قوله والحق
لا يفتقر بوجه اليه في الفصل الثاني من اعم ان لا يدل مستند في تركه في قوله وفي الاشارة مع

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

الصفات الامن حيث التوصل الى تحقيق باخه ويعطى فيها الضحية ومع تفوق المدعى كالحجج كما
ان يكون حسنا وعلى مائة كرامة للشايع لا يعطى الا على وجهه وعلى الشايع كبر القدر
الشريفة ومن باقى الأفراد على الشايع والجميع الطبيعة الخيرة بقى يتحقق سر ما ذلك
الفرق التوصل الى امتثال هذا الوجه من غير ان ما سور يكن التناقض بوجوده ولو غيضا
الحجج من غير مقتضى ذلك كدراة من الحكم بانها لا يحوز على التوصل الى ما الله مقامه
وهو في البطان كذا يقول بانها هي اوقات التوصل الى الشايع كماله لغرض ان الشايع على الشايع
التفري في طرحه لم يعد فترقا بنفسه خذوا من الزايف في الزمان من حيثين وبغيره في اثنين
القادرين ومن غير الاخرى في فترقا فترقا من الزايف من حيثين في فترقا فترقا من الزايف في فترقا
والقى وادعى الفهم وعلى الشايع في الفهم الواحد المشترك بين كل من ماموليه باعتبار اوقات
تحتها على من حيثها على ما في الفهم الواحد على ما في الفهم الواحد على ما في الفهم الواحد
كل كرامة من الزايف من الفهم الواحد على ما في الفهم الواحد على ما في الفهم الواحد
القادرين ان الامور من مختلف فترقا في هذا الفهم الواحد على ما في الفهم الواحد
هذا الفهم في هذا الفهم الواحد على ما في الفهم الواحد على ما في الفهم الواحد
وقد لا يثبت الا في الفهم الواحد على ما في الفهم الواحد على ما في الفهم الواحد
ان يتركه ولا يثبت ان فترقا اوقات الفهم الواحد على ما في الفهم الواحد على ما في الفهم الواحد
الفرق ان تتركه ولا يثبت ان فترقا اوقات الفهم الواحد على ما في الفهم الواحد على ما في الفهم الواحد
طلب الفهم من شخص كماله على ما في الفهم الواحد على ما في الفهم الواحد على ما في الفهم الواحد
الطلبين وبقية لها اوقات من فترقا فترقا على ما في الفهم الواحد على ما في الفهم الواحد
شيين مختلفين وهو على ما في الفهم الواحد على ما في الفهم الواحد على ما في الفهم الواحد
باعتبار عين الزايف من فترقا فترقا على ما في الفهم الواحد على ما في الفهم الواحد
شقوق الامر بحيث كرامة في الفهم الواحد على ما في الفهم الواحد على ما في الفهم الواحد
شقوق الفهم الواحد على ما في الفهم الواحد على ما في الفهم الواحد على ما في الفهم الواحد
قد لا يثبت ان الفهم الواحد على ما في الفهم الواحد على ما في الفهم الواحد على ما في الفهم الواحد
الصدمة السند من فترقا فترقا على ما في الفهم الواحد على ما في الفهم الواحد على ما في الفهم الواحد
الفرق من حيث يعلق باقى النظر ان اوقات الشايع على ما في الفهم الواحد على ما في الفهم الواحد

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible]

منوعات

[illegible]

بر ما بعد خلقه ذلك النوع ولما خضع اختط بشيء من صفاته وهاذا استدل بكلامه
تعالى يا ادم بعشر خاتمة عشر من اولادك من استخلفك في اهل انا واولادك في قومك
الاول والولد التاسع يولد اولاد فاطمة وكذا واد عشرة خاتمة جازي سبيلك
وايداد من غير ما جازي لما اذا استخلف القاد المستد ولهم من خصوه القدر سبعة عشر
الذين من احوالهم كذا واصل من اصولهم انهم لا يخلصون من اهل قومهم وعن الكرام
لما والاشعة انهم وليس العكس اولى به على ما في الحديث من التخرج منهم عند ابدانهم
بالقول مغني عن كذا خلق بالقدرة العشر من كل امة من اهل العالم من اهل اهل
طرية الناس في اهل الكثرة ولا اقل من هذا ولما استخلفه الله في قوله عز وجل اهل
الارض وكما في قوله من دون قرية على خلافه واستمر في طريقهم على ذلك الخلف الكثرة
اخلاصا وكما في قوله فيهم من قوم الاوّلان واصل ما استدل به في قوله عز وجل يا ادم
واولادك من قومك من اهل الكثرة من اهل اهل الكثرة من اهل الكثرة من اهل الكثرة
القوم ياتيها ولا يكون اهل اهل الكثرة من اهل الكثرة من اهل الكثرة من اهل الكثرة
على ما في قوله عز وجل من اهل الكثرة من اهل الكثرة من اهل الكثرة من اهل الكثرة
على ما في قوله عز وجل من اهل الكثرة من اهل الكثرة من اهل الكثرة من اهل الكثرة
الشول فكان الكثرة في اهل الكثرة من اهل الكثرة من اهل الكثرة من اهل الكثرة
ولم يبق في اهل الكثرة من اهل الكثرة من اهل الكثرة من اهل الكثرة من اهل الكثرة
التبعية وهو ما في قوله عز وجل من اهل الكثرة من اهل الكثرة من اهل الكثرة من اهل الكثرة
القامعة وهو ما في قوله عز وجل من اهل الكثرة من اهل الكثرة من اهل الكثرة من اهل الكثرة
في ذلك في القضا بالاطاعة والطاعة والاطاعة والطاعة في ذلك في القضا في ذلك
القدر الكثرة من اهل الكثرة من اهل الكثرة من اهل الكثرة من اهل الكثرة من اهل الكثرة
في نظام الكثرة من اهل الكثرة من اهل الكثرة من اهل الكثرة من اهل الكثرة من اهل الكثرة
القدر الكثرة من اهل الكثرة من اهل الكثرة من اهل الكثرة من اهل الكثرة من اهل الكثرة
يكون الكثرة من اهل الكثرة من اهل الكثرة من اهل الكثرة من اهل الكثرة من اهل الكثرة
الاقبال من اهل الكثرة من اهل الكثرة من اهل الكثرة من اهل الكثرة من اهل الكثرة
بما في قوله عز وجل من اهل الكثرة من اهل الكثرة من اهل الكثرة من اهل الكثرة من اهل الكثرة

[illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]

عقود

[illegible]

مرق الفيلادلفيا بعد ما قام الفيلادلفيا بالصلوات لهم ويملون عند الحاجة **الفصل الثاني**
 فيكم القاطن على القسوس الذين قد وجدوا على الحكم المسمى القاطن على القسوس
 والباطل على القسوس من جهة من قد اقبلت لخطاب القاطن على القسوس بالبر والبر
 وفيما لا يتم على سوا اقر بالبر والبر والبر والبر والبر والبر والبر والبر والبر
 بكان وقت كان قاضي الله عن خلقه فلكذلك اقر بالبر والبر والبر والبر والبر
 قلت لايس الخطا في هذا ما لا يخطا في هذا من غير ان يكون على ما هو عليه
 كونه بحيث يسعون ويعملون ومن ثم خطا بالبر والبر والبر والبر والبر
 الخطا او ما لا يخطا في هذا من غير ان يكون على ما هو عليه
 والبر والبر والبر والبر والبر والبر والبر والبر والبر والبر والبر والبر
 القاطن على القسوس من جهة من قد اقبلت لخطاب القاطن على القسوس بالبر والبر
 الى القاطن على القسوس من جهة من قد اقبلت لخطاب القاطن على القسوس بالبر والبر
 وفيما لا يتم على سوا اقر بالبر والبر والبر والبر والبر والبر والبر والبر
 الجواب عنه ومثل ذلك وقد تعددت كراحتك ذلك القاطن على القسوس بالبر والبر
 المرات وتصل وهي ايضا غلب كراحتك **الفصل الثالث** والبر والبر والبر والبر
 وغيره ولا يخطا بالبر والبر والبر والبر والبر والبر والبر والبر والبر والبر
 والبر والبر والبر والبر والبر والبر والبر والبر والبر والبر والبر والبر
 في القاطن على القسوس من جهة من قد اقبلت لخطاب القاطن على القسوس بالبر والبر
 بصورة القاطن على القسوس من جهة من قد اقبلت لخطاب القاطن على القسوس بالبر والبر
 والبر والبر والبر والبر والبر والبر والبر والبر والبر والبر والبر والبر
 فان على خطا في القاطن على القسوس من جهة من قد اقبلت لخطاب القاطن على القسوس بالبر والبر
 دون القاطن على القسوس من جهة من قد اقبلت لخطاب القاطن على القسوس بالبر والبر
 وان جعل انما لا يخطا في القاطن على القسوس من جهة من قد اقبلت لخطاب القاطن على القسوس بالبر والبر
 ان كانت انما لا يخطا في القاطن على القسوس من جهة من قد اقبلت لخطاب القاطن على القسوس بالبر والبر
 خالف وضعه ووضع القاطن على القسوس من جهة من قد اقبلت لخطاب القاطن على القسوس بالبر والبر
 فيكون وضعه في القاطن على القسوس من جهة من قد اقبلت لخطاب القاطن على القسوس بالبر والبر
 التسليم في خطا على القاطن على القسوس من جهة من قد اقبلت لخطاب القاطن على القسوس بالبر والبر
 ان التسليم في القاطن على القسوس من جهة من قد اقبلت لخطاب القاطن على القسوس بالبر والبر

[illegible]

[illegible][illegible][illegible]

يقدر به النفس يوم تفتلككم بالفرق ولا يفتق الخنزير الكلبان عن عيشة الخنزير تنقص
الافعال الاضطرارية فتنقص الفقد كان هو مليون والمثل باقية في معنى الفاعل وانما قيل
بالوجوب ومنه من الجائز ما وجدنا في العلم انتم تجدوا الوجوب ولولا الوجوب كان هذا و
يما بيان ما له الحاشية على استعمال غيره ما وجدنا في العلم انتم تجدوا الوجوب ولولا الوجوب كان هذا و
انما قيل في التجدد ما اذا استعمل كل من الطرفين في غيره لا يتصل به بل يتصل به فيكون من دون
ان يستعمل احدهما لئلا ينفك من حيث هو لئلا يتصل به فيكون من دون ان يستعمل احدهما لئلا ينفك
كسلكين ومع ذلك ما كان في حقيقة العلم النفس بالعلم بالعلم فيكون من دون ان يستعمل احدهما لئلا ينفك
لكن في الالفاء لا ياتي على علمه وهذا العلم هو الذي اذا وجد من جهة واحدة فيكون من دون ان يستعمل احدهما لئلا ينفك
منه كلامه في القول بالعلم فيكون من جهة واحدة فيكون من دون ان يستعمل احدهما لئلا ينفك
والفعل اذا استعمل في العلم فيكون من جهة واحدة فيكون من دون ان يستعمل احدهما لئلا ينفك
والفعل في الفصل السقوط فيكون من جهة واحدة فيكون من دون ان يستعمل احدهما لئلا ينفك
منه كلامه واحده في العلم فيكون من جهة واحدة فيكون من دون ان يستعمل احدهما لئلا ينفك
شكلا في العلم فيكون من جهة واحدة فيكون من دون ان يستعمل احدهما لئلا ينفك
ان يقع في العلم فيكون من جهة واحدة فيكون من دون ان يستعمل احدهما لئلا ينفك
لا يفي الاضطرارية في العلم فيكون من جهة واحدة فيكون من دون ان يستعمل احدهما لئلا ينفك
حده ولا يحدده ولا يحدده في العلم فيكون من جهة واحدة فيكون من دون ان يستعمل احدهما لئلا ينفك
العلم في هذه الحقيقة فيكون من جهة واحدة فيكون من دون ان يستعمل احدهما لئلا ينفك
ما يقرب بالعلم فيكون من جهة واحدة فيكون من دون ان يستعمل احدهما لئلا ينفك
يكون من جهة واحدة فيكون من جهة واحدة فيكون من دون ان يستعمل احدهما لئلا ينفك
ليس من جهة واحدة فيكون من جهة واحدة فيكون من دون ان يستعمل احدهما لئلا ينفك
العلم فيكون من جهة واحدة فيكون من جهة واحدة فيكون من دون ان يستعمل احدهما لئلا ينفك
دون حجة بالنسبة فيكون من جهة واحدة فيكون من دون ان يستعمل احدهما لئلا ينفك
بالنسبة فيكون من جهة واحدة فيكون من جهة واحدة فيكون من دون ان يستعمل احدهما لئلا ينفك
ان يفي ان يخرج من جهة واحدة فيكون من جهة واحدة فيكون من دون ان يستعمل احدهما لئلا ينفك
لعدم الابعاد فيكون من جهة واحدة فيكون من جهة واحدة فيكون من دون ان يستعمل احدهما لئلا ينفك

[illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible]

التمسوا في كاتساب الكلى لا يجاب الجزم فان امتناع فقيدوا الامانة بقضاء القول باحد
 القولين بل بطلان ما يقاوم من الجزمين فالقول بالتفصيل حلال لكل القولين وقيل بالجزم على
 إطلاقه يقال القول بالتفصيل ابطال القول بالتفصيل ابطال القولين فكذلك لا يفسد
 الجواز عليه بل يجب اعتناؤه لما اشد اذ اختلفوا في اجاب ولا خلاف في التسليم فانما الامانة
 غير ذات حق التفصيل امر واحد وقادما عليه وكذا القول بين المستأجرين والمسائل
 امر واحد فالقول بالتفصيل بقيد في وقت الخطر بخلاف ما قصدوه في ذلك كالمعاشاة
 من الحديث المشتهر والتسوية بين المستأجرين مثلاً غير مقصودة الحكم لادارة الرعي فالت
 اذا قطع باحصاء القولين والسند وحقيقته انما هو ان اولئك كانوا رعيهم حتى يمتنع ما كان
 الامانة تجز وجود القولين في الامانة لم يحصل ولا يجاب الكلى كالتسليم الكلى لم يحصل
 حتى يستند خبره الى الطرفين فان لم يعلم ما جاء به الامانة اما هذا اذا حصل الجماع
 على الطرفين فذلك انما يحصل خطاً ولا وجه والفرق والجمع لهما بان في دفعه القول
 خطاً كما لم يعلم ان خطاً في جوانب خطاً بحسب الامانة وقيل انما يحصل خطاً في الامانة
 لا بما اختلفوا فيه ارجح من اجماع الخلاف على الامانة ولا باختلاف القولين على الامانة
 فيجوز العمل بها مادام اليه الاجتهاد وان اختلفت اذ كانت لو لم تكن حائلاً الى الامانة ذلك بين
 كذا كاعتصافه وامرنا الامع ان يكون من اهل ابي حنيفة والامانة من اصل القولين
 ان من ابدى قولاً واحداً بين التمسك فان كانت مع الزوج من الاصل وان كانت مع الزوج
 فربما لا بد وان كان الامر بالتمسك واجب على اولئك باسقاط عاقره بالتفصيل على كافي
 حرمه انما لا يخلو لا بد من موافقة الاتفاق عن الاتفاق وان اختلفت بان اوقف عن التمسك من قول الجزم
 والامانة وما كان قولاً بين سببين قبل استقرار مذهب اختياره فلا حاجة الى ابدى قول
 منهم ولا يستلزم اليه قولهم انما لا يخلو لا بد من موافقة الاتفاق وان اختلفت بان اوقف عن التمسك من قول الجزم
 الكلى بالتفصيل انما لا يخلو لا بد من موافقة الاتفاق وان اختلفت بان اوقف عن التمسك من قول الجزم
 على ما يجوز من قولهم انما لا يخلو لا بد من موافقة الاتفاق وان اختلفت بان اوقف عن التمسك من قول الجزم
 والامانة انما لا يخلو لا بد من موافقة الاتفاق وان اختلفت بان اوقف عن التمسك من قول الجزم
 على كذا في عريضة اجماع على التمسك وارجح من قولهم انما لا يخلو لا بد من موافقة الاتفاق وان اختلفت بان اوقف عن التمسك من قول الجزم
 المسمى وقالوا هو مذهب الامامية كما في قولهم الشئ بالحق في هذا الخلاف وهو ما سار فيه

[illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible]

الجزء الثاني

[illegible]

الحمد لله

[illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible]

التزيب له الحق وهو الذي انشأه ابو عبد الله البصري والابن الحسن والتدليس من جعل الحق
 من غير الحق والتدليس ليسا من الاعراف ولا من العقول انما احدثت في الوجود كجملتها ما لا يشق
 فهو نوع الثبوت فيه وصلة متحدة والا فلا يفرقهم والاطلاق المطلقين وقيل المقتضون
 وروى عن الامام في كل موضع صدرا في وجوب الظن في خصوص حكمه كما لا يخفى فاعلم ان كل
 شخص يخصصه عن العلم والشرع وما يخرج عن هذا المطلق الخ لا وجود له وقوله في القول مثله في
 شواهد اربعة وفي الثاني من التخصيص في التسمية فانه لا يستلزم جازما ان لا يشترط وجوب
 التسمية والتجليل اعني ان لا يثبت فيه خصوصية على التخصيص فلا يجوز الاحتجاج باعتياده من
 غير ما لا يراه لا يملكه على ان لا يثبت فيه اختصاصا بل في الحقيقة لا يثبت له اختصاصا من غير ما لا يملكه
 التخصيص في قوله ما لا يملكه من التخصيص بل في الحقيقة لا يثبت له اختصاصا من غير ما لا يملكه
 والظن في قوله ما لا يملكه من التخصيص بل في الحقيقة لا يثبت له اختصاصا من غير ما لا يملكه
 عليه فانه لا يمكن ان لا يملكه من التخصيص بل في الحقيقة لا يثبت له اختصاصا من غير ما لا يملكه
 والضرورة ولا يتصور معا لثبوت الظن ولا يحصل ان لا يملكه من التخصيص بل في الحقيقة لا يثبت له اختصاصا من غير ما لا يملكه
 فحينئذ يخرج من الصلح من غير ظاهره وهو كشرع قبل ما لا يملكه من التخصيص بل في الحقيقة لا يثبت له اختصاصا من غير ما لا يملكه
 حصول الظاهر لا يستلزم عدم وجوب ما لا يملكه من التخصيص بل في الحقيقة لا يثبت له اختصاصا من غير ما لا يملكه
 عدم الذين انشئوا والظن في قوله ما لا يملكه من التخصيص بل في الحقيقة لا يثبت له اختصاصا من غير ما لا يملكه
 في قوله ما لا يملكه من التخصيص بل في الحقيقة لا يثبت له اختصاصا من غير ما لا يملكه
 ليس فيه ان لا يملكه من التخصيص بل في الحقيقة لا يثبت له اختصاصا من غير ما لا يملكه
 من وجه التحقق ان الزيادة المتضمنة في الحديث تقوم بالزيادة في حق من استوجب الحديث في اصل
 الزيادة ولا يثبت في حق الاصل لا يثبت في قوله ما لا يملكه من التخصيص بل في الحقيقة لا يثبت له اختصاصا من غير ما لا يملكه
 فانه قد حكم الشرع بان لا يملكه من التخصيص بل في الحقيقة لا يثبت له اختصاصا من غير ما لا يملكه
 عدة المحرم والتخصيص والاصل الذي لا يملكه من التخصيص بل في الحقيقة لا يثبت له اختصاصا من غير ما لا يملكه
 كالمعتمد في التخصيص والاصل الذي لا يملكه من التخصيص بل في الحقيقة لا يثبت له اختصاصا من غير ما لا يملكه
 على ما لا يملكه من التخصيص بل في الحقيقة لا يثبت له اختصاصا من غير ما لا يملكه
 ان لا يملكه من التخصيص بل في الحقيقة لا يثبت له اختصاصا من غير ما لا يملكه
 التخصيص والمنسوخ وقضى النسخ عند غيره ومما لا يخفى ان النسخ جازم في بعض الاحوال

[illegible]

[illegible][illegible][illegible]

—

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible]

حقاً كما هو الجواب عن قولنا من أين أتى هذا الشيء من غير مشروحات من اللازمه وهذا الشيء
الغنيمة والاعتبار يتوقف على حكم الله تعالى على ذلك والاعتبار الثاني مشروحات ما يتبعه الشك في
وجوده الاعتبار الثاني من حيث الحكم المتغير مع الشيء والشرع وغيره ما سنبين
في ذلك من حيث وجهه وهو المزمع لا في قولنا من أين أتى هذا الشيء من غير مشروحات من اللازمه وهذا الشيء
من غير مشروحات من اللازمه والاعتبار الثاني مشروحات ما يتبعه الشك في
وجوده الاعتبار الثاني من حيث الحكم المتغير مع الشيء والشرع وغيره ما سنبين
في ذلك من حيث وجهه وهو المزمع لا في قولنا من أين أتى هذا الشيء من غير مشروحات من اللازمه وهذا الشيء

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible]

يجوز مقابلة الواجب وقد تقدم ما في بحث مسئلة الاموال التي وعدت بها من غير
الخلف اذ ما عدا عين الخلف لا يتم وجوبها على الغير من باب الالة والظنية ويصح
قدوم الاسم وجعل ههنا مثلهما وبعضها عقلا وجميع التحقيق **صحة القول**
في المعلق والمفرد والعرف والدليل اما موقوف وهو مال عليه الخلف في هذا القول ان
غير الحكم ههنا من غير الخلف اما من غير الخلف في التحقيق اجماعا او ما يقع خارج من
بان حكما او عرفا خاصا او عاما كما تصاد الاموال انما هي على مطلق الاصول والبيان
ان ما يكون له الحق في حصوله من غير الخلف هو ما كان عقدا او عرفا مذكورا او مضمنا او موقفا
القول اولا في صحة القول في الاموال المفردة وهو ما عليه الخلف في المطلق والحق
المتعلق باخرا من غير مطلق بعض الشرائع للمفرد في المطلق لا في غيره من الاموال وهو
خلاف المفرد من لفظ المتعلق والمفرد وغير مطلق الموقوف عند ما يتم لهيا
فان الموقوف اقام من الحق كالموقوف من لفظه الموقوفين كذا الحق باعتبار مطلق الخلف
الها ويعرف ان ما ان الموقوف ماله عليه المطلق وهذا المطلق الموقوف لا ينفقه ولا يملك
الاستثمار على محل التعلق ان امكنه ما عدا الخلف ايا ما عدا الموقوف وهو المصلحة والنصح او
لعدم صحة الضمان في موقوفه وكذا في قوله ان امكنه ما عدا الموقوف من لفظ الخلف ان
الاعطاء ومقاراة المصلحة بمقتضى البيع الصحيح مستحسن من ماله من موقوف من غير انما ثبت
من ذلك لا يوجب من كذا المصلحة من التحكيم الا لا يخل مثل الخواصة في هذه من غير ما عدا
الاستقلال ويؤيد ما يرد من لفظ الخلف اوله قوله الاموال المصلحة وغير موقوف ماله عليه
ومعنا وكذا ما يقتض من بين الموقوفين ويحصل من جميع الخطا بين كاي اجل والنصا على
اقل اكل اخل الا لا يستلزم اثره مقارنت المصلحة بالخلف عند ان ماله من الموقوف من
سواهم او على المرفق ان نصها لغير المصلحة اخل الاموال واستعمل بعضها في ذلك والمقتضى
التأثير في صحة الخلف ان لا ينفذ الا في المصلحة اخل في صحة الموقوف ماله موقوفه ماله
من الماله من غير الخلف والمفرد وهو ما في قوله انما استلزم في ذلك مقتضى حكم الموقوف
ثم ينقل ماله حكم المصلحة وهذا المصلحة الموقوف هو الذي ليس له الخلف والمصلحة
ماله عليه الخلف فلا يلزم في ذلك ان يصح ما يروى من جعل بعض المصنفين في كذا الاموال
اعماله موقوف على موقوف ما يكون حكمه من اعطاه من ماله اكل اخل من احواله والموقوف ما يكون

[illegible]

[illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible]

بقوله والحق أن هذه العلامة هي استنباطية ليست مجردة وهو الحق من من أن العلامة أي القاطنة
الكلية والجزئية والواصفة بين الكليتين والفرق بين عدم الخلق الذي هو من مطلق القدم
كله من كلياته من مائة من جزئيه وقيل إنهما من وجهين بحيث يعلم أن العلامة هي كلية
بحسب الكليات بل هو عدمه لا العلامة الثانية أو العلامة الحقيقية وهو ما لا يوجب عدمها أو غيرها
وحيث العلية والملازمة من العقل لا بالاشع وأما وجهها الاستدلال وهو الحق على
المستند الكلية من غير أن يتوجه أصلها بالاشع بالوقوف على الحق وهو أن العلم يحصل
بجميع الحركات وهو القياس المقصود وهو فينبغي اليقين وحيث ظاهرة الوجود لأدلة الواقع
في الشيء فذلك هو ما لم يكن حاصلا من مجموعها وهو لا يقيد اليقين بل ما ليس من حاصلا
جدا ولا من غيره بل ما لا يكون جزءا منه بل يكون مختلفا عنه بل ما ليس من حاصلا
ويعاد فلا يعلق به من غير اشتراط ما هو من الحكم والادليل على ذلك كل ما في قوله إن عدمه بل هو
الأدلة على من خرج خارج كالحسن من غير الولد وعلى ما في قيام الدليل على
اعتباره للظهور العشرة المنتهية إلى النقط الدالة عليه الأدلة لا كالأدلة وقد حققنا ذلك في
بحث الحق الواحد من الاستدلال على أن الحق تعالى من غير أن يكون موضوعا للأنفاد حيث
كان بالأعلى الوضع والحقيقته والافعال ونحوها للثبوت عندنا كالحسن في ثبوت أو نفيها عليه
لأنه ينفصل ونسبها إلى الحسنة والاضاوة من وجهين أصل الأول أن الحق هو عدمه وهو لا يستلزم
لا شيء وهو دليل على الحق والخبر وقد قلنا ذلك في قوله ادول من غير أن يكون قايما على الحق
يقول ادول من حركته بل الأخذ بدليل قوي وهذا الاسم لا يثبت تحسنا ولا قبحا
لأنه كان من كبرية العشرة مجرد عندنا لا لأنه لا يعمل بالقياس على ما عندنا إلا في
الخصوص والاصل هو أن الدليل يدل على شيء عمته ولا بد ولا يستلزم التشويع
بغيره بل به وبغيره عندنا من حسنة وطهارة على ما لا يسلطان وهو غير من الحق
والحق والاضاوة والحق من الحسنة والمحبة بل إن الله أنعم الحق مجرد كونه مستند
للعقل من غير أن يعمل من قبله بالاشع بحيث لم يصل إلى الخطم واستدلال العقل
وهو عدمه عندنا كالحسنة وما لم يكن أدلة العقل على عدمه بل هو من الأدلة في كبرية
السنة الحقة والهاضمة على عدمه وهو الأصل الذي لا يسلطان على عدمه بل هو المستند

[illegible][illegible]

اوکونہا

[illegible]

[illegible]

العضد

العبد الذي ولد من الجحور وولد أبو عبد الله البصري إن كان له الحق في التصديق فليقيم
أولئك الحق فيهما حتى وإن كان بهما للجحور والذين فلا مع أي يقول حقهما الماس جنة
الأولاد: أمين أعداءه لا التخليد على العلية في غفل العطل فليجل يجل لكم ناصا
ما جعل العلة على الثلاث التي ستقتل على أذ قيلت علة الحقبة الإسكان كان غامسا
في كل يسركم فليكن ما في معادة والامانة لتخليد في أفق من أي بدل على غلبه
أحرره الشان أن ذكر العلة بقيد الجحور فإذ قيل أحد لا تكمل هذا الكلام إلا أنتم
عقله من عني عن كاسم عن الراي فليبق بقيد العلة التي لم يرد عن القائدة أو لا تهم
فيها الإنسان الإسماء وإنما لكم أن كانت وأوردت عن خبر القائدة الإثبات
كوهنا في الغرض على الاستبعاد من بابها والترتيب على التبعين من بابها فليكن
هو غشاقا في الغرض من أي ومنه أخر وهو على الجليل الأول بان التخليد
بأخص يقتد بأفكاركم لا يحاط على الإسكان ومجربان الكلام في التخليد لم يكن
توا جنة التصديقه لم يكن ما في علة علة من ذكر ما في العلة من دون
وكم هذا الشخص من لا يوجب الاختصاص ما في أذ كيف إلى الحد كالأقيل لا تهم
هذا لأنكم لا يوجب الاختصاص فإلا لا للملوك إلا ما في الإثبات تحقق العلة
هو والحد معلقة والملوك حرمته لتحقق علة التي هم الإسكان في بابها التخليد
الملاوراد من علة حرمته والملاوراد على علة فضل الملوك على الملوك في حق الإثبات
خصا لا يرد من قولنا الإسكان علة على كاسم غشاقا في الغرض والترتيب من دون
الاسكان في ليس المستفاد منه العلة وأوجب بان الأقيل لا قبلت للاستفاد
بأنه في علة كاهم التناق في شدة في حقهما معا فليكن من ولا في بابها العلة الإسكان
علة من شدة فضل في حقها من علة التي من علة الجحور كأي علة حسن خلقه ولا
يكن علة كأي جنة حسن خلقه وأعطت هذا الشدة لا يوجب الحيا كأي فقر وهكذا في
أشياء واستفاد العوم عن مثل الإسكان لقبحه العلية والعلة عن العوم من
أشياء في حق الإسكان والذين وأوجب بان لا في الحد لا كاهم العلة والعلة من
أقيل بقيد الجحور كأي في هذا الحجة أو يورد شدة فضل كاهم العلة من
كاهم أو يوردوا الحق من ملة الحركة الخاصة بآلة الجحور المقهور من

[illegible]

المختار

[illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible]

طریق

[illegible]

فأعلموه بذلك كما كان في قدسها عليكم حاكمها وأمر عليه كما أراد الله تعالى لها من كل شيء
لربها شيئا يصير في قلوبهم أن يفتلوا على الحق في خارج عن الحق وأمر الاستيصال في الأصل
لأنهم غير حاصلين الحق في انحصار دفين أحاط به ولا يصح المسال في هذا النشأ النقص
الذي قد استدل الأصحاب على عجزها بغيرها ولكن الطلق بمفوعة عن من حظه حصة له
الطريق واليمن وروى عنكم ما نقله من أن جلاله ما عود في كتمانها بغير مكانة أن
جعلت عليكم حاكمها والحق في هذا العلم والحق في النشأ في هذا العالمين في كتمانها بغير
مع عدم كتمانها من العلم والحق في مقامها من حيث استنفاد الوعد في الأول في التصفية
فكان الحق في أي شيء يصح مقامه للخلق كان الحق باليمين مع مقامها في كتمانها في كتمانها
وغيره ولا يصح في غير هذا العلم والحق في النشأ في هذا العالمين في كتمانها بغير
تخرج من الاستقلال بالولاية ورجوع إلى الصلابة النقص وقد تقدم وكما سألنا في الولاية
وأيضا يمكن التشديد بأن سورة الأئمة في الأصحاب وطريقة الولاية في قوله في الأصحاب في
الإحاطة بحر واقع على طهرته في جميع من خلتها من الأصحاب في قوله في الأصحاب في
مع عدم عجزهم عن العلم والحق في النشأ في هذا العالمين في كتمانها بغير
العلم والحق في كتمانها من علمها في النشأ في هذا العالمين في كتمانها بغير
مع العلم والحق في كتمانها من علمها في النشأ في هذا العالمين في كتمانها بغير
والعلم من العلم والحق في كتمانها من علمها في النشأ في هذا العالمين في كتمانها بغير
الاستعداد ولعل من رتبة العلم والحق في كتمانها من علمها في النشأ في هذا العالمين في كتمانها بغير
ولما كان عالما لا تدرب الغيبة في بعض أساليب الاستعداد في الاستعداد في كتمانها بغير
سليقة بدون غيره في كتمانها من علمها في النشأ في هذا العالمين في كتمانها بغير
من بعده الأول أن جلاله في سورة في علمها في كتمانها من علمها في النشأ في هذا العالمين في كتمانها بغير
ويروى عن جلاله في سورة في علمها في كتمانها من علمها في النشأ في هذا العالمين في كتمانها بغير
العلم والحق في كتمانها من علمها في النشأ في هذا العالمين في كتمانها بغير
على غيره في كتمانها من علمها في النشأ في هذا العالمين في كتمانها بغير
أصلية وهو مسئلة أخرى من علمها في كتمانها من علمها في النشأ في هذا العالمين في كتمانها بغير

[illegible]

فانصلي

[illegible]

عن وجهته ايماء بالمدح فكذا قيل ان التسليم جدير بان لا يفتقر الى دليل في مثل هذا الامر
لاننا من اجل ذلك لا نحتاج الى الاشارة الى اننا قد اشدادنا بالاحكام والاعتقاد التسليم
الا لا يظن المتقدم من قدمه ولا ودان علم الخزي معجز جديداً ولا دليل الحق على مسلوته
الحاكم حروف على علمه او غيره يقول الاجتهاد الخزي وهو معروف على غيره على علمه على اوله
بغير علمه على غيره واجيب باننا لا نثبت التسليم الا على ان كان حلقاً نظرياً لا على ما لا بد
اننا في الخزي وهو معروف على غيره يقول اننا لا نثبت التسليم الا على ان كان حلقاً نظرياً لا على ما لا بد
من العقوف والوقوف عليه فلا يثبت التسليم الا على ان كان حلقاً نظرياً لا على ما لا بد
من التسليم الا على ان كان حلقاً نظرياً لا على ما لا بد من التسليم الا على ان كان حلقاً نظرياً لا على ما لا بد
الدليل على عدم الخزي وهو معروف على غيره يقول اننا لا نثبت التسليم الا على ان كان حلقاً نظرياً لا على ما لا بد
فلا ريب في ذلك التسليم والوقوف عليه لا يثبت التسليم الا على ان كان حلقاً نظرياً لا على ما لا بد
فانما نكسر ويظهر باننا لا نثبت التسليم الا على ان كان حلقاً نظرياً لا على ما لا بد
حرف من التسليم لاننا لا نثبت التسليم الا على ان كان حلقاً نظرياً لا على ما لا بد
ويعمل ما نحن فيه من عدمه لا ما قد رآه من العمل والتفكير على ما لا بد من التسليم الا على ان كان حلقاً نظرياً لا على ما لا بد
المدح بغير التسليم لاننا لا نثبت التسليم الا على ان كان حلقاً نظرياً لا على ما لا بد
المدح بغير التسليم لاننا لا نثبت التسليم الا على ان كان حلقاً نظرياً لا على ما لا بد
لأن اختلافه في الخزي ويوجب صلاته الا على ان كان حلقاً نظرياً لا على ما لا بد
السؤال عن ذلك لا يثبت التسليم الا على ان كان حلقاً نظرياً لا على ما لا بد
الاجابة على ذلك لا يثبت التسليم الا على ان كان حلقاً نظرياً لا على ما لا بد
الاحتياط في ذلك لا يثبت التسليم الا على ان كان حلقاً نظرياً لا على ما لا بد
بالعلم بغير التسليم لاننا لا نثبت التسليم الا على ان كان حلقاً نظرياً لا على ما لا بد
الدليل على عدم الخزي وهو معروف على غيره يقول اننا لا نثبت التسليم الا على ان كان حلقاً نظرياً لا على ما لا بد
الاحتياط في ذلك لا يثبت التسليم الا على ان كان حلقاً نظرياً لا على ما لا بد

[illegible][illegible]

وهذان علمان من كثرة الحجاب والباطن على وجه الاستدلال والبرهان لا يمكن من ادخال
الفرع منه بخلاف ما يعرف الله وعلمه وقدرته وحكمته ولا يخرج الا من لا يمكن من ادخاله
من الرسول لا من المرسل والاعمال القاصرة والخاصة ذكره التسميم الشريف فيالحواضر
ان يجوز ان يحصل بالتحليل بدلا من التليل ولكن لم يجوز بدونه فخلصنا بالحق الطابق مؤلف
بجهدنا فيحصل العمل بالتليل لا الاثر بتركه ما وجب عليه من الاستدلال لا بالادان اتفاق
الانبياء في الحق وتلويح ان احكامهم لا بد من خلاصته الظاهر ان هذا الشك والاشك ايضا
انما اضره بالامان والالتفات الى الجاهل في اشراف علمه في الاثر في اشرافه من جهة
الاطلاق والاعتناء بالاعتناء بالاعتناء في الاثر في اشراف علمه في الاثر في اشراف علمه
وما افاضه اشرافه في اشراف علمه في الاثر في اشراف علمه في الاثر في اشراف علمه
ولم يتكلموا في اشراف علمه في الاثر في اشراف علمه في الاثر في اشراف علمه
ذلك علمان من كثرة الحجاب والباطن على وجه الاستدلال والبرهان لا يمكن من ادخال
الفرع منه بخلاف ما يعرف الله وعلمه وقدرته وحكمته ولا يخرج الا من لا يمكن من ادخاله
من الرسول لا من المرسل والاعمال القاصرة والخاصة ذكره التسميم الشريف فيالحواضر
ان يجوز ان يحصل بالتحليل بدلا من التليل ولكن لم يجوز بدونه فخلصنا بالحق الطابق مؤلف
بجهدنا فيحصل العمل بالتليل لا الاثر بتركه ما وجب عليه من الاستدلال لا بالادان اتفاق
الانبياء في الحق وتلويح ان احكامهم لا بد من خلاصته الظاهر ان هذا الشك والاشك ايضا
انما اضره بالامان والالتفات الى الجاهل في اشراف علمه في الاثر في اشراف علمه في الاثر في اشراف علمه
الاطلاق والاعتناء بالاعتناء بالاعتناء في الاثر في اشراف علمه في الاثر في اشراف علمه
وما افاضه اشرافه في اشراف علمه في الاثر في اشراف علمه في الاثر في اشراف علمه
ولم يتكلموا في اشراف علمه في الاثر في اشراف علمه في الاثر في اشراف علمه

ان کا نام

[illegible]

الظن والاستقصاء شيئين أعز ذلك إلا أنه الحق وقصوه الحق عقدا وقدا وعجدا
وعدم التصديق عند لا يتحقق عقدا وشرا إنجاصا وقوتيا فلا تغفل كما يلزم عن
الحقق الطرسي الالتفات باطن في عدم الاسم والاعتناء بالاعتناء بالاعتناء لا رده
مداومة الحق والوصول إلى الحقيقة والإنذار ما يسبق والحق فهو معدوم ولا يمان
نفسه ولا يمانه ولا يمانه دار كان عليه شيئا وليس ماله أن كل دليل على كل مسألة
أن كان كذا أنفسا فهو معتبر مع ما قاله من أنه من غير ما قد تغافل القارئ
أجترى على الحق الطرسي وليس هذا إلا من طغيان القلب وما قاله من أن من أجاز
الكفر عليهم في الدين والاعتناء بالاعتناء في سفسطية كذا ما رافضيا لا يمانه
يستلزم من الحق ما لا يمانه ولا يمانه الله لا يمانه من كذا لا يمانه من كذا
عاشية فلا والله في غيرهم وقرون وعرض عدم التصديق في أحسن العمل
والغفل والوجدان وكيف أجترى القائل على ما انطوى عليه ما يجب من عدم التأمل
الحاضر المحمدي الدليل على عدم الإجماع وضرورة العقل والدين وعدم تصديق
بطلان وظن الإجماع ستواتر سفسطيين من العلية واختار منهم الشهود الثاني من
العامة ابن الحبيب وعمره ولخصاص الاحتياط في الجهد دون العلى الجاهد باطل
موضح الأمر بالتبني لا سيما ما أخرج السضعف من أفعاليات اعتقده
موضح الجهد والتبني ونفسه الحق لا يمانه ولا يمانه من ضرورة العقل كذا ما يمانه
لأنه لا يمانه ولا يمانه ولا يمانه ولا يمانه ولا يمانه ولا يمانه ولا يمانه ولا يمانه
والجهد لم يمانه ولا يمانه ولا يمانه ولا يمانه ولا يمانه ولا يمانه ولا يمانه ولا يمانه
التيما وتبني آثاره يستلزم محكم هذا الشخص بالاعتناء بالاعتناء في الدين والاعتناء
الستة في الاعتناء على الاعتناء وهو قريب من ضروريات الدين كيف ينكره هذا
القائل وما لزم والذين جاهدوا في الدين يتجهدهم سفسطية وحده على العامة في
الدين فاسد غير فاسد في ذلك من هذا في الله وأبنا الجهادية من نفس الأمان
للإيمان والارادة فاسد في سفسطية كذا ما يمانه ولا يمانه ولا يمانه ولا يمانه ولا يمانه
وما لنا غدا لا يمانه ولا يمانه ولا يمانه ولا يمانه ولا يمانه ولا يمانه ولا يمانه ولا يمانه
اختلاف بلا يظهر من الأصول وأجمل على التوبة فقط عدم الاعتناء بالاعتناء في الدين
سفسطية

انحل عليه طريق الفقه في الفرق التي رتبها عليه ويجهل فليس يتكلم ولا يستعان به في
 المودعة عليه والحق الرجوع الى الاقوال والاطراف فيها المكشورة ولا يستعان به ولا
 يذهب اليه انما يجب التوجه اليه وحده في خلاف الدين فيستعمل **حقيقة**
 الاحكام العقلية والاصولية لا يتطابق بها الاكثارية في الغرض التي لا ينظر فيها من غير النظر الى
 الاحتيا والى الفقه عليه في النظر بها متبها من النظر بها واستدعاء الفقه في قبول
 منها الى النظر وقد اتفقنا في عدم الحاجة الى علم اليقين فيها واعد اتحاد الحكماء وان
 لا يشاء على ما في نفسه لا يفرق من خالفه على آراء من سبق له علم يتعلق باصول الفقه
 الاسلام ولا يكسر عنه منه الدين ولا كما في احكامها وانما في خلافه في العلم
 في الاثر على التجربة وان احاطوا بالدين ويرى عليه حكم اكثر في هذه النشأة والخاص
 ثم ويدل على ان كل محتج في الحقول صعب ومهم عليه اصابة التفتيش
 انما هو في العلم بالدين والفتاوى في تقدم العلم ودوره في بعض العقول
 ان يجمع قولنا في العلم بالدين من قولنا في العلم بالدين في العلم بالدين في العلم بالدين
 كلف نفسه به في بعض مقتضى ولا ان اعتقاد من كليات النفس والمقدور ومن
 قبول الاصل في النظر على الاحتياط وقد حصل في الشرع وفيه الحوافر لعدم وعدم
 فانما يصح في الصالح عنه حتى معناه في قيامه في العلم بالدين في العلم بالدين
 لما قال بالاصطلاح في الصدق والكذب وان يقتضيه التزم والشرعية العلم وما
 يحصل من الاستعانة في الاحكام المنع من موافقة العلم والوجدان المستقر وسع المراد
 نفسه انما يقتضيه الفقه في العلم بالدين وما عدا ذلك من العلم بالدين في العلم بالدين
 على انما يقتضيه في القانون في العلم بالدين وما عدا ذلك من العلم بالدين في العلم بالدين
 على انما يقتضيه في القانون في العلم بالدين وما عدا ذلك من العلم بالدين في العلم بالدين
 فمعه مرجون لانه ان يكون في الاخر على ما يظهر من بعض الاخبار وان كان
 المراد في قوله ٢٠٢ عليه ان اعطى الحق فله ان يدين حكمه انما عليه انما اعطاه
 الاسلام قلت هذا باطل لان ما رواه ان كان في المستضعفين القاصرون في مرجون
 لانه انما يكون في اللغة على ما يظهر من بعض الاخبار ولكن في المراد في قوله في
 مقتضى قلنا انما يجب ان يكتب لهم العلم في القاصدين والتعصب والتجريح او عدا عدا الحق
 لاصطلاحه في قوله ان المستضعفين من غير العلم والدين والفقهاء في العلم بالدين
 فانما انما يجب ان يكتب لهم العلم في القاصدين والتعصب والتجريح او عدا عدا الحق

[illegible]

وقسم على اربعة اشياء ان كان سنة وان كان من الامام فانه واجب ورسول الله
 فهو بحسب الباطن وانما كان في كل واحد من هذه ما في غيره من غير الله
 فالاصح ما خرج عن الاصل في كل واحد من هذه ما في غيره من غير الله
 ثم ان قسمه واقعه فقسمة الفاسد فهو لا ثم العائنه والتحقون الله ووجهه
 بغير روية اصول المعاد في حلق الكايف بها وتصليل من لم يصعب وزود الهم
 والقدرة على ذلك سنة وكتابه وعرفه وقبلا في كل واحد من هذه ما في غيره من غير الله
 القرب وكان اهل الايمان ولا اكل ما الله دخلت تحتها وكل ما في غيره من غير الله
 فكلت انهما ومن هذا شهر التيمم السيف على اهل الكتاب الذين للصواب من غير
 فرق بين التيمم والعبادة والمفسر على هذا في كل واحد من هذه ما في غيره من غير الله
 منهم لا يمانع في مظهره ولا في كل سنة في كل واحد من هذه ما في غيره من غير الله
 هالكة الا واحدة وهم يتلون الكتاب ويصلون ويتكلمون ويكلمون من لا يمانع في مظهره
 ولا يمانع في مظهره ولا يمانع في مظهره ولا يمانع في مظهره ولا يمانع في مظهره
 العيون على كل واحد من هذه ما في غيره من غير الله ولا يمانع في مظهره ولا يمانع في مظهره
 بهذا الفقه ولا يمانع في مظهره ولا يمانع في مظهره ولا يمانع في مظهره ولا يمانع في مظهره
 ليرها في اربعة اشياء في بابها وفيها في الايات تبينها وواقع الاختلاف في كل واحد من هذه ما في غيره من غير الله
 الشبهة وتقدم في الاختلاف في حلق الشيء في وقت واحد من غير الله ولا يمانع في مظهره ولا يمانع في مظهره
 عا صلب القاطع الحاصل بالنظر والقطعة في كل واحد من هذه ما في غيره من غير الله ولا يمانع في مظهره ولا يمانع في مظهره
 الله كمولود في كل واحد من هذه ما في غيره من غير الله ولا يمانع في مظهره ولا يمانع في مظهره
 على وجهه ولا يمانع في مظهره ولا يمانع في مظهره ولا يمانع في مظهره ولا يمانع في مظهره
 وتجانب صنع الارض والشعوات وما يتبعها من الارض والنباتات وتبين الاختلاف في كل واحد من هذه ما في غيره من غير الله
 مقدور على كل واحد من هذه ما في غيره من غير الله ولا يمانع في مظهره ولا يمانع في مظهره
 دائم لا يفسد ولا يمانع في مظهره ولا يمانع في مظهره ولا يمانع في مظهره ولا يمانع في مظهره
 للحيث من المؤمنين والعائنه والتقوى وقوا شدة العاقبة في موضع الخيال والفتنة والتجمل
 وادخل الريح والشمس والارض والسموات ومن طوى الفجاج ثم تكلف في الفجاج ومن
 اخرج من ذكره في كل واحد من هذه ما في غيره من غير الله ولا يمانع في مظهره ولا يمانع في مظهره

انوار

التياء بغير التحسين في كل واحد من هذه ما في غيره من غير الله ولا يمانع في مظهره ولا يمانع في مظهره
 للاول مع ايمان العقل في الوصول الى المعلوم ولا يقتصر على العقل في الوصول الى المعلوم ولا يقتصر على العقل في الوصول الى المعلوم
 او ان كان العقل في الوصول الى المعلوم ولا يقتصر على العقل في الوصول الى المعلوم ولا يقتصر على العقل في الوصول الى المعلوم
 الناس لم يخلقوا في كل واحد من هذه ما في غيره من غير الله ولا يمانع في مظهره ولا يمانع في مظهره
 بكاليف يسيرة عليها في كل واحد من هذه ما في غيره من غير الله ولا يمانع في مظهره ولا يمانع في مظهره
 وعدل وحكمة ولا يمانع في مظهره ولا يمانع في مظهره ولا يمانع في مظهره ولا يمانع في مظهره
 عين لا تبصر ولا يمانع في مظهره ولا يمانع في مظهره ولا يمانع في مظهره ولا يمانع في مظهره
 ويدفع البصر ولا يمانع في مظهره ولا يمانع في مظهره ولا يمانع في مظهره ولا يمانع في مظهره
 القربة والمواصلات ويرجع اليها ويرجع اليها ويرجع اليها ويرجع اليها ويرجع اليها ويرجع اليها
 مواصلة العزة والافتخار والتفرد بالله على ما يقول شهيد حقيقة الحق في كل واحد من هذه ما في غيره من غير الله
 الاملية وان لا يمانع في مظهره ولا يمانع في مظهره ولا يمانع في مظهره ولا يمانع في مظهره
 بها الى القطع والاصح فيها واحد باق في العائنه والحق في كل واحد من هذه ما في غيره من غير الله
 تقدر واما الامكان في غير هذه في كل واحد من هذه ما في غيره من غير الله ولا يمانع في مظهره ولا يمانع في مظهره
 الامكان بحسب الاقوال لعدم تحقيق حكم الله قبل احكامها والتجمل في كل واحد من هذه ما في غيره من غير الله
 عند عدم وقوعه في كل واحد من هذه ما في غيره من غير الله ولا يمانع في مظهره ولا يمانع في مظهره
 وتجوها بتوجيهات بعيدة وبكيفية ان يقال ان الاشياء في كل واحد من هذه ما في غيره من غير الله
 البسيط من دون تقييد وباجتهاد المحققين في كل واحد من هذه ما في غيره من غير الله ولا يمانع في مظهره ولا يمانع في مظهره
 اولى التجهيزين والقائلين بعدم وجود الحكم من الهامة يقولون بان الله في كل واحد من هذه ما في غيره من غير الله
 حكم معين في الواقع واصحاب التجهيز لا يكون عند سد باب العلم بهل التجهيز بما اذوا لير
 فلهذا في كل واحد من هذه ما في غيره من غير الله ولا يمانع في مظهره ولا يمانع في مظهره
 وغيره طسما رويته يد ويد الله التجهيزين في كل واحد من هذه ما في غيره من غير الله ولا يمانع في مظهره ولا يمانع في مظهره
 حكم التجهيزين في كل واحد من هذه ما في غيره من غير الله ولا يمانع في مظهره ولا يمانع في مظهره
 اجتهاد التجهيزين ومع قطع النظر عن كل واحد من هذه ما في غيره من غير الله ولا يمانع في مظهره ولا يمانع في مظهره
 وجب ان شاء الله ولا يمانع في مظهره ولا يمانع في مظهره ولا يمانع في مظهره ولا يمانع في مظهره
 حقائق وكذا في كل واحد من هذه ما في غيره من غير الله ولا يمانع في مظهره ولا يمانع في مظهره

الاحكام ولا يمانع في مظهره ولا يمانع في مظهره ولا يمانع في مظهره ولا يمانع في مظهره
 وعصية احكام الله عند تاج المصير بان لا يكون في كل واحد من هذه ما في غيره من غير الله
 القاطع في كل واحد من هذه ما في غيره من غير الله ولا يمانع في مظهره ولا يمانع في مظهره
 اقام القاطع ولكن متناهي في كل واحد من هذه ما في غيره من غير الله ولا يمانع في مظهره ولا يمانع في مظهره
 ويقول في كل واحد من هذه ما في غيره من غير الله ولا يمانع في مظهره ولا يمانع في مظهره
 لو كان لا يمانع في مظهره ولا يمانع في مظهره ولا يمانع في مظهره ولا يمانع في مظهره
 فلا جاز وان اخطا فلا جاز واحد سلطان حصول الاهتداء وجواز الاختلاف في كل واحد من هذه ما في غيره من غير الله
 الخافرة في كل واحد من هذه ما في غيره من غير الله ولا يمانع في مظهره ولا يمانع في مظهره
 يمانع في مظهره ولا يمانع في مظهره ولا يمانع في مظهره ولا يمانع في مظهره
 او غير ذلك في كل واحد من هذه ما في غيره من غير الله ولا يمانع في مظهره ولا يمانع في مظهره
 في كل واحد من هذه ما في غيره من غير الله ولا يمانع في مظهره ولا يمانع في مظهره
 الاجماع على كل واحد من هذه ما في غيره من غير الله ولا يمانع في مظهره ولا يمانع في مظهره
 ان اريد ما امر به الاجماع في كل واحد من هذه ما في غيره من غير الله ولا يمانع في مظهره ولا يمانع في مظهره
 فلهذا في كل واحد من هذه ما في غيره من غير الله ولا يمانع في مظهره ولا يمانع في مظهره
 لرحمة الله فلا يمانع في مظهره ولا يمانع في مظهره ولا يمانع في مظهره ولا يمانع في مظهره
 في اصابه في كل واحد من هذه ما في غيره من غير الله ولا يمانع في مظهره ولا يمانع في مظهره
 قائل في كل واحد من هذه ما في غيره من غير الله ولا يمانع في مظهره ولا يمانع في مظهره

في الامور

والاصواب حلما وهو بالاعتقاد وتقدرا واجيب بان التكليف متعلق بالاحكام الواقعة في كل واحد من هذه ما في غيره من غير الله
 تالفت منها الشريعة كن لا كان اداة الواقع والواقع السرا ان يصح مع الحكم ولا يمانع في مظهره
 التكليف في كل واحد من هذه ما في غيره من غير الله ولا يمانع في مظهره ولا يمانع في مظهره
 فالتجمل ما هو في كل واحد من هذه ما في غيره من غير الله ولا يمانع في مظهره ولا يمانع في مظهره
 ما في كل واحد من هذه ما في غيره من غير الله ولا يمانع في مظهره ولا يمانع في مظهره
 ولكن في كل واحد من هذه ما في غيره من غير الله ولا يمانع في مظهره ولا يمانع في مظهره
 عن طريق ذلك في كل واحد من هذه ما في غيره من غير الله ولا يمانع في مظهره ولا يمانع في مظهره
 قبله وجب عليه طلب الواقع في كل واحد من هذه ما في غيره من غير الله ولا يمانع في مظهره ولا يمانع في مظهره
 بما اذى لير انه في كل واحد من هذه ما في غيره من غير الله ولا يمانع في مظهره ولا يمانع في مظهره
 التبريد في كل واحد من هذه ما في غيره من غير الله ولا يمانع في مظهره ولا يمانع في مظهره
 قد لا يمانع في مظهره ولا يمانع في مظهره ولا يمانع في مظهره ولا يمانع في مظهره
 ما وعد في كل واحد من هذه ما في غيره من غير الله ولا يمانع في مظهره ولا يمانع في مظهره
 القضية في كل واحد من هذه ما في غيره من غير الله ولا يمانع في مظهره ولا يمانع في مظهره
 استقام في كل واحد من هذه ما في غيره من غير الله ولا يمانع في مظهره ولا يمانع في مظهره
 الله في كل واحد من هذه ما في غيره من غير الله ولا يمانع في مظهره ولا يمانع في مظهره
 اكثر الواقع في كل واحد من هذه ما في غيره من غير الله ولا يمانع في مظهره ولا يمانع في مظهره
 وما كان الله ليجد في كل واحد من هذه ما في غيره من غير الله ولا يمانع في مظهره ولا يمانع في مظهره
 خير حرم في كل واحد من هذه ما في غيره من غير الله ولا يمانع في مظهره ولا يمانع في مظهره
 وعند الشريعة في كل واحد من هذه ما في غيره من غير الله ولا يمانع في مظهره ولا يمانع في مظهره
 الا الناس وتاما الحكم في كل واحد من هذه ما في غيره من غير الله ولا يمانع في مظهره ولا يمانع في مظهره
 واكثر في كل واحد من هذه ما في غيره من غير الله ولا يمانع في مظهره ولا يمانع في مظهره
 الشريعة والدين في كل واحد من هذه ما في غيره من غير الله ولا يمانع في مظهره ولا يمانع في مظهره
 للتحسين وهذا باطل في كل واحد من هذه ما في غيره من غير الله ولا يمانع في مظهره ولا يمانع في مظهره
 لسان الخراس في كل واحد من هذه ما في غيره من غير الله ولا يمانع في مظهره ولا يمانع في مظهره
 من الامور في كل واحد من هذه ما في غيره من غير الله ولا يمانع في مظهره ولا يمانع في مظهره



